بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية اليمنية
مجلس النواب

الأمانة العامة
دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء

الرقم : 17/1/2/٥
التاريخ : ١٧ / شوال /١٤٤٣هـ
الموافق : ١٨ / مايو/ ٢٠٢٢م
اليوم : الاربعاء

محضر تقريري للجلسة ٥ /٢ /١٧/١

عقد مجلس النواب جلسته الاعتيادية الخامسة من الفترة الثانية للدورة الأولى من دور الانعقاد السنوي السابع عشر الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الاربعاء بتاريخ ١٧ / شوال /١٤٤٣هـ الموافق ١٨ / مايو/٢٠٢٢م .

برئاسة الأخ / يحيى علي الراعي رئيس المجلس

وحضر الجلسة من الجانب الحكومي :

١- الدكتور / علي عبد الله أبو حليقه وزير الدولة لشؤون مجلسي النواب والشورى

٢- الأخ / علي حسين الديلمي القائم بأعمال وزير وحقوق الإنسان

٣- الأخ / توفيق حسن الاسطى وكيل قطاع الأشغال بوزارة الأشغال العامة

وعدد من المختصين فى الجهة ذات العلاقة

وبعد أن افتتح الأخ / الرئيس الجلسة بـ(بسم الله الرحمن الرحيم .. ثم باسم الشعب) .. استمع المجلس الى المحضر التقريري للجلسة الماضية وصادق عليه.

ثم استمع المجلس الى السؤال الموجه من الاخ/ أحمد سيف حاشد عضو المجلس للأخ / وزير حقوق الإنسان الذي ينص كما يلي :

- بشأن متابعة تنفيذ المعالجات لصفوفة الإشكاليات والمخالفات المتعلقة بأوضاع السجناء والسجون والتي أقرها المجلس في العام ٢٠٢٠م؟
- هل تتابعون تنفيذ الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها بلادنا، وأهمها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان؟
- هل تزورون السجون وتتابعون تنفيذ نصوص الدستور والقوانين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وأخص معتقلات الأمن والمخابرات؟ ماذا لاحتضتم ان كنتم تزورها؟!
- ما هو موقفكم وماذا فعلتم حيال من يتم سجنهم اربع وخمس وست سنوات، ثم يصدر القضاء حكم البراءة او قرار لا وجه لإقامة الدعوى ..هل يتم تعويضهم أو تعويضكم؟!
- إلى أي مدى يتعاون معكم جهاز الأمن والمخابرات وأجهزة وزارة الداخلية في قضايا الحقوق والحريات؟!
- هل يوجد تعذيب في السجون والمعتقلات؟ هل تحققون أو تتابعون قضايا من هذا القبيل؟!
- هل تصدرون تقارير سنوية أو فصلية بصدد الحقوق والحريات وأحوال المعتقلين والسجناء كتلك التقارير التي كنتم تصدرونها عن المنظمة التي كنتم ترأسوها أيام النظام السابق؟!

- هل ترفعون تقارير إلى رئاسة مجلس الوزراء عن أوضاع الحقوق والحريات في المناطق الواقعة تحت سلطة الأمر الواقع في صنعاء؟!
- ما هو موقفكم بمن صدرت بحقهم عقوبات جنائية، وتم تنفيذ عقوبات الأحكام الصادرة بحقهم، ولم يتم اطلاق سراحهم بعد تنفيذ محكوميتهم، وبقائهم في السجن لسنوات، بل وتحويلهم إلى أسراء حرب بغرض التبادل بأسرى مع أطراف الحرب الأخرى كما حدث مع المرقشي وغيره؟!
- ماذا صنعتم في تنفيذ توصيات وملاحظات اللجنة الدولية لحقوق الطفل على التقرير الوطني الدوري لبلادنا والتي اصدرتها اللجنة في يناير ٢٠١٤م. وهل أنجزتم التقرير الوطني الدوري الخامس متضمنا الانتهاكات الجسيمة التي حدثت لأطفالنا منذ بداية العدوان؟
- ماذا صنعتم بشأن تنفيذ توصية المجلس الصادرة في العام ٢٠١٩م والمتعلقة بإنشاء مرصد وطني لحقوق الطفل لرصد ومعالجة الانتهاكات الواقعة على الأطفال؟
- ماذا صنعتم بشأن تنفيذ توصية المجلس الصادرة في العام ٢٠١٩م المتعلقة بتقديم مشاريع التعديلات على قانوني حقوق الطفل ورعاية الأحداث وعدد من القوانين بما ينسجم مع الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل وبروتوكولاتها الملحقة المصادق عليها والتي تم دراستها و إنجازها في العام ٢٠١٤م.
- ماذا صنعتم بشأن تنفيذ توصية المجلس الصادرة في العام ٢٠١٩م بشأن المرأة وبما ينسجم مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) المصادق عليها.
- ماذا صنعتم بشأن تنفيذ توصية المجلس الصادرة في العام ٢٠١٨م بشأن الاخفاء القسري.

بعد ذلك استمع المجلس الى رد الاخ / القائم بأعمال وزير حقوق الانسان .. حيث أوضح أن وزارة حقوق الإنسان أعدت مصفوفة للإجراءات التنفيذية الخاصة بالإشكاليات والمخالفات المتعلقة بأوضاع السجناء والسجون وتحديد الجهات الرئيسية والمشاركة في التنفيذ، وكذا إعداد مقترح أنشطه وبرامج خاصة بتنفيذ معالجة المصفوفة الخاصة بالإشكاليات والمخالفات في هذا الجانب والرفع بذلك لمجلس الوزراء.

موضحاً ان الوزارة تنفذ الاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها بلادنا وتتابع كل ما يتعلق بالالتزامات الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وفي مقدمة تلك الاتفاقيات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وأشار إلى أن الوزارة أعدت ستة تقارير حول وضع حقوق الإنسان في ظل العدوان وفق المعايير الدولية المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية، والتي تتسق مع نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والاتفاقيات الأساسية التي صادقت عليها اليمن.

ولفت إلى أن وزارة حقوق الإنسان تقوم بزيارة السجون التي تشرف عليها وزارة الداخلية من خلال مصلحة السجون، والاطلاع على مدى تنفيذ القائمين عليها للمبادئ والمعايير الوطنية والدولية الخاصة بالسجناء. وانها أطلقت كثيرا من السجناء الذين تقدموا بشكاوى إلى وزارة حقوق الإنسان مؤكدا بأن أي سجين تقدم بشكوى للوزارة فالوزارة ملزمة بمتابعة قضيته برغم قلة الإمكانيات لدى الوزارة .

ثم أكد الاخ / أحمد سيف حاشد عضو المجلس على ضرورة الاهتمام بأوضاع السجون والسجناء وان تكون الوزارة هي المبادرة في متابعة قضايا السجناء والنزول الميداني الى كافة السجون والالتزام بتنفيذ كافة التوصيات الصادرة عن المجلس ومنها ما يتعلق بإطلاق كل من لم تثبت إدانتهم وتحويل كل من ثبت إدانتهم إلى النيابات والمحاكم المختصة.

وبعد النقاش أقر المجلس طلب الاخوة وزيري العدل والداخلية والنائب العام للحضور لمناقشة ما تضمنه السؤال الموجه من الأخ / أحمد سيف حاشد عضو المجلس ومعرفة مدى التزام الحكومة بتنفيذ التوصيات الصادرة عن المجلس في جلسة قادمة.

بعد ذلك استمع المجلس الى السؤال التالي الموجه من الاخ/ الدكتور علي الزنم عضو المجلس للأخ / وزير الأشغال العامة والطرق :

بشأن وضع حدائق الحيوانات على مستوى الجمهورية ومدى توفر شروط السلامة للزائرين وبالذات الأطفال حيث وقعت حوادث مؤلمة وتحولت تنزه ورحلات بعض الأسر الترفيهية إلى مأسي بسبب الإهمال وعدم عمل الحمايات اللازمة للحيوانات المفترسة وترك مسافات معقوله وآمنه للزائرين وكان أخر تلك الحوادث ما حصل لطفلة في حديقة الحيوان بمدينة إب قبل أيام في حادثه مأساويه نتج عنها افتراس يد طفله تماما من قبل أحد أسود الحديقة ولتلافي أي حوادث مماثله نطالب بالأتي :

١. تشكيل لجنة من المعنيين لزيارة كافة حدائق الحيوانات بأمانة العاصمة والمحافظات التي فيها حدائق والتأكد من مدى توفر شروط السلامة للزائرين
ومدى ملائمة أماكن الحيوانات الحالية بالذات الخطرة .
٢. محاسبة المقصرين والمتسببين في وقوع الحوادث السابقة بعد التحري والتأكد عن أسباب تلك الحوادث.
٣.أقرار أغلاق أي حديقة حيوان لاتتوفر فيها أدنى شروط السلامة وعدم السماح بفتحها حتى يتم اصلاح كافة الجوانب التي تؤهلها لاستقبال الزوار بصورة آمنه ووفقا للملاحظات التي يتم رفعها من قبل اللجنة التي تكلف من قبل الوزارة والجهات المعنية بذلك .

وقد اوضح الاخ /وكيل وزارة الأشغال المساعد لقطاع الأشغال توفيق الأسطى، أن مسؤولية أمن وسلامة الحدائق العامة ومنها حدائق الحيوانات من اختصاص وزارة الإدارة المحلية.

وأقر المجلس حضور وزيري الإدارة المحلية والأشغال العامة والطرق للرد على السؤال الموجه من الاخ د/ علي الزنم عضو المجلس.

وقد انتهت الجلسة في الساعة الثانية عشرة ظهراً ،،،

والله الموفق ،،،

دائرة الجلسات وشؤون الأعضاء